الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية
الاثنين ١٦ ذو القعدة ١٤٢٦ هـ ١٩ ديسمبر ٢٠٠٥ العدد ٩٨٨٣

تقرير أمام القادة يستعرض مسيرة التعاون بين قمتي زايد بالبحرين وفهد بأبوظبي

أبوظبي: «الشرق الأوسط»
قدم الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن بن حمد العطية لقمة الملك فهد في ابوظبي، تقريرا شاملا عن انجازات وعمل المجلس منذ القمة السابقة التي عقدت في البحرين العام الماضي.

وأوضح العطية في التقرير، سير العمل في عدة مواضيع تهم دول المجلس من بينها الربط المائي، والعمالة الأجنبية وإصدار بطاقة موحدة لدول مجلس التعاون (البطاقة الذكية)، وإنشاء سكة حديد، وتناول التقرير أهم الإنجازات التي تحققت في ظل مسيرة المجلس، وشملت الشؤون السياسية، والهيئة الاستشارية، والتعاون في المجال الأمني، والعسكري، وما تحقق في المجال الاقتصادي، وما يتعلق بشؤون الإنسان والبيئة، والتعاون الإعلامي، والمجال القانوني، ومكتب براءات الاختراع، ومركز المعلومات، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس مع الدول والمجموعات الدولية، وأشار إلى أن مسيرة مجلس التعاون حققت حصيلة من الإنجازات في مجالات متعددة، سواء ما يتعلق بالمواطن أو بدول المجلس وفي ما يتعلق بالشؤون السياسية اشار التقرير الى ان المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية اكد في ختام لقائه التشاوري «السابع»، الذي عقد في مدينة الرياض في ٢٨ مايو (أيار)٢٠٠٥، على أهمية استمرار ودعم وتعزيز وتطوير قدرات المجلس لتحقيق المزيد من الإنجازات في كل المجالات والتي من بينها المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والعسكرية والأمنية.

وفي ما يخص موضوع مكافحة الإرهاب، اشار التقرير الى تأكيد القادة على أهمية مكافحة هذه الظاهرة الهدامة، بكافة الوسائل، ودعوتهم المجتمع الدولي إلى التعاون الفاعل للقضاء على هذه الآفة المدمرة.
وحول مسيرة التطوير والتحديث، اشار التقرير الى التزام القادة بما جاء في إعلان المنامة، الصادر عن

«قمة زايد» في مملكة البحرين في ديسمبر(كانون الأول) ٢٠٠٤، الذي نص على أن عملية الإصلاح لا بد أن تنبع من الموروث الحضاري العربي والإسلامي، ومن الذات الوطنية، وتاريخ دول المجلس وشعوبها، كما أكدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفيما يتعلق بقضية الجزر الاماراتية الثلاث، ذكر تقرير أمين عام المجلس، أن البيان الصادر عن الدورة السادسة والتسعين للمجلس الوزاري، التي عقدت في مدينة جدة في سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥، جدد الدعم المطلق لحق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وعلى المياه الإقليمية، والإقليم الجوي والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الامارات العربية المتحدة. والتعبير عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات، مع جمهورية إيران الإسلامية، أية نتائج إيجابية، من شأنها التوصل إلى حل لقضية الجزر الثلاث، وبما يُسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة، مع التأكيد على الاستمرار بالنظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث. ودعوة جمهورية إيران الإسلامية، للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي، لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وفي ما يتعلق بالشأن العراقي، ذكر أن دول المجلس تتابع مستجدات الأحداث الجارية على الساحة العراقية، والاستمرار المؤسف لتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية، من جراء تفاقم عمليات العنف، وتعطيل الجهود المبذولة لإنجاح العملية السياسية، التي من شأنها إرساء وتثبيت أسس دستورية يرتضيها الشعب العراقي، بكل أطيافه، لعراق موحد جديد، ينعم بالأمن والاستقرار، والرخاء، للشعب العراقي الشقيق.

وأشار التقرير إلى أن دول المجلس، أكدت تمسكها بمبادرة السلام، التي طرحها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، على القمة العربية، التي عقدت في بيروت في العام ٢٠٠٢.

كما طالب المجلس إسرائيل بالانسحاب الكامل، من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين. وفيما يتعلق بالجانب الأمني، أكد التقرير أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أولت التعاون الأمني أهمية كبيرة، إدراكا منها بأن الخطط التنموية والتطور والازدهار لا يمكن أن يتحقق، إلا في ظل الأمن والاستقرار.

وتحققت العديد من الإنجازات في مجال التعاون الأمني من بينها إقرار المجلس الأعلى، في دورته الخامسة عشرة في مملكة البحرين، ما توصل إليه وزراء الداخلية بشأن التوقيع على الاتفاقية الأمنية لدول المجلس، ستصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد اكتمال إيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة. وأكدت دول المجلس من خلال البيانات الختامية للمجلس الأعلى والبيانات الصحافية للجان الوزارية المعنية على نبذ الإرهاب، ومكافحته بمختلف أشكاله وصوره، وأياً كان مصدره وما يساق له من أسباب، كما تم إقرار الاستراتيجية الأمنية لمكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب في مسقط ٢٠٠٢. وأشار التقرير إلى أن التعاون العسكري، اتسم بين دول المجلس بالعمل الجاد في بناء وتطوير القوى العسكرية الدفاعية بدول المجلس، حيث تم إنشاء قوة درع الجزيرة، كما وقعت الدول الأعضاء على اتفاقية الدفاع المشترك في الدورة العشرين للمجلس الأعلى، انطلاقا من مبدأ الأمن الجماعي المتكامل والمتكافل.

وحول تنفيذ البرنامج الزمني للاتحاد النقدي، أشار التقرير إلى أنه يجري العمل حالياً على تطبيق الجدول الزمني الذي سبق أن أقره المجلس الأعلى في قمة مسقط في ديسمبر ٢٠٠١ تحقيق متطلبات الاتحاد النقدي، وتحقيق مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتشريعات المصرفية كافة وفي مجال الربط الكهربائي، ذكر التقرير ان مشروع الربط الكهربائي كان في مقدمة الإنجازات الذي بدأت فكرته منذ الاجتماعات الأولى للمسؤولين عن قطاع الكهرباء في دول المجلس كأحد الأولويات الأساسية، ضمن التنسيق والتعاون في مجال الكهرباء، وأكدت قرارات المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدى ربع قرن على أهمية هذا المشروع، ووضعت المرجعيات والأسس اللازمة لتنفيذه. وبشأن مشروع البطاقة الذكية، ذكر التقرير انه تم انجاز الدليل الموحد للمواصفات والمعايير والقواعد الخاصة، كما تم انجاز الاستمارات اللازمة للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠ لدول المجلس بالاتفاق على سلة البيانات الرئيسية والتفصيلية لتعدادات السكان، المباني والمساكن والمنشآت بالبطاقة على مستوى دول المجلس تمهيداً للعمل على تطبيقه بين الدول الأعضاء، وتم تشكيل لجنة توجيهية على مستوى الدول

الأعضاء ستدعى للاجتماع عن قريب، لمتابعة تنفيذ قرار المجلس الأعلى.